122 نشاطاً اقتصـ لغاية 100 % يعـ

محمد بن راشد: الإمارات أرض الفرص وتحـ

نائب رئيس الدولة:

- سياسة الانفتاح الاقتصادي والتآخي الإنساني للإمارات منذ قيام اتحادها مستمرة لجعلها أحد أهم أقطاب الاستثمار
- نريد إضافة مزايا استثمارية جديدة لوطننا ورفد اقتصادنا بمشاريع نوعية
- الإمارات وطن الجميع نرحب بكل من يحمل طموحاً وأفكاراً خلاقة على أرضنا
- ندعو كافة الجهات لحشد الطاقات والإمكانات لإنجاح استضافة إكسبو 2020
- الوطن واحد والهدف واحد والمواطن أينما وقع نفع وحيثما انتقل فهو في خدمة بلده
- علاقاتنا مع الاقتصاد الصيني تزداد رسوخاً وتنوعاً ونحن الشريك الأول لهم في المنطقة

■ محمد بن راشد مترئساً اجتماع مجلس الوزراء بحضور سيف ومنصور وعبدالله بن زايد ونهيان بن مبارك ومحمد القرقاوي

■ دبي - وام

اعتمد مجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، قراراً بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك كامل الحصص أو الأسهم في الشركات التجارية في الدولة لغاية 100 ٪، وذلك في 122 نشاطاً اقتصادياً، وتحديد القطاعات المعنية بالقرار. جاء ذلك خلال اجتماع المجلس صباح أمس، في قصر الرئاسة بأبوظبي، بحضور الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة. ويهدف القرار لدعم البيئة الاستثمارية في الدولة، وإرساء الأسس اللازمة لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية، كوجهة مفضلة للاستثمار، حيث حدد القرار قائمة بالمجالات والأنشطة المتميزة للاستثمار والاستثناءات منها.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «إن دولة الإمارات أرض الفرص وتحقيق الطموح للأفراد من كافة الجنسيات، وأن سياسة الانفتاح الاقتصادي والتآخي الإنساني للإمارات منذ قيام اتحادها، مستمرة، لجعلها أحد أهم أقطاب الاستثمار عالمياً».

وقال سموه: «نريد إضافة مزايا استثمارية جديدة لوطننا، ورفد اقتصادنا بمشاريع نوعية في قطاعات حيوية، كالصناعة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء».

وأضاف سموه: «الإمارات وطن الجميع، نرحب بكل من يحمل طموحاً وأفكاراً خلاقة على أرضنا، من يبني للمستقبل ويحسّن من الواقع».

كما دعا سموه خلال الاجتماع، كافة الوزراء والجهات الحكومية، لحشد الطاقات والإمكانات لدعم وإنجاح استضافة الإمارات لإكسبو 2020، والاستعداد لهذا الحدث العالمي الأول والأبرز من نوعه في المنطقة.

ودوّن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في حسابه عبر تويتر: «ترأست اليوم (أمس) جلسة لمجلس الوزراء بأبوظبي، اعتمدنا خلالها فتح 122 نشاطاً اقتصادياً بالدولة للتملك، بنسبة تصل لغاية 100 ٪ للأجانب. قطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والتجارة الإلكترونية والنقل والفنون والتشييد والترفيه، وغيرها، ستكون مفتوحة بنسبة 100 ٪ للاستثمار الأجنبي، ستقوم الحكومات المحلية بتحديد نسبة التملك في كل نشاط، حسب ظروفهم، هدفنا التحفيز والتنشيط والتسهيل، ونريد فتح وتوسيع قطاعات اقتصادية جديدة، ونريد استقطاب مستثمرين جدد، ومواهب جديدة ودماء جديدة، وترسيخ تنافسية عالمية لاقتصادنا الوطني».

وأضاف سموه: «كما اعتمدنا نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد في الدولة، نريد التسهيل على المواطنين في الانتقال بين القطاع الاتحادي والمحلي، وبين القطاع المدني للعسكري، وبالعكس، الوطن واحد، والهدف واحد، والمواطن أينما وقع نفع، وحيثما انتقل فهو في خدمة بلده، كما وجهنا، عبر مجلس الوزراء، جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدولة، بتوحيد الجهود مع إكسبو 2020، وبناء شراكات فعالة وتركيز الطاقات، لإخراج حدث عالمي يليق بدولة عالمية، وبشعب يطمح للمراكز الأولى عالمياً، واعتمدنا ضمن الجلسة، التصديق على اتفاقية بين دولة الإمارات وجمهورية الصين الشعبية، لتعزيز القدرات الصناعية والتعاون الاستثماري بين البلدين، علاقاتنا مع الاقتصاد الصيني تزداد رسوخاً وتنوعاً وفائدة كل يوم، ونحن الشريك الأول لهم في المنطقة، وسنبقى».

قواعد

وتفصيلاً، تم اعتماد قرار رفع نسبة تملك المستثمرين الأجانب في الشركات التجارية لغاية 100 ٪ في 122 نشاطاً اقتصادياً، لدعم البيئة التنافسية للدولة، وتوفير فرص استثمارية، ما يعزز من صورة الدولة على خريطة الاقتصاد العالمي، حيث يضم القرار 13 قطاعاً اقتصادياً مفتوحاً أمام المستثمر للتملك، ضمن قطاعات حيوية رئيسة، وبقواعد واستثناءات محددة في كل قطاع، وتتضمن: مجال الطاقة المتجددة، والفضاء، والزراعة والصناعات التحويلية، حيث يمنح القرار فرصاً للمستثمرين لتملك حصص مختلفة في مشاريع متنوعة، ومنها إنتاج ألواح الطاقة الشمسية، ومحولات الطاقة، ومراقبة الأنظمة الإلكترونية في قطاع الطاقة والتكنولوجيا الخضراء، ومحطات الطاقة الهجينة.

وتشمل مجالات التملك كذلك، مجالات النقل والتخزين، ما يفتح المجال لتملك مشاريع في مجال النقل الذاتي، ونقل التجارة الإلكترونية، وسلسلة التوريد، والخدمات اللوجستية، ونقل المنتجات الصيدلانية التخزين البارد.

ويتضمن قرار مجلس الوزراء، مجالات أخرى للتملك من قبل المستثمرين الأجانب، ومنها أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والمعلومات والاتصالات، وكذلك الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، ما يفتح المجال للتملك في إنشاء مختبرات في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية.

وتتضمن القائمة كذلك، أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم وأنشطة التعليم، والأنشطة في مجال صحة الإنسان، بالإضافة إلى أنشطة الفنون والترفيه والتشييد.

وتقوم الحكومات المحلية بتحديد نسبة تملك المستثمرين الأجانب ضمن هذه الأنشطة.

جودة

ومن جانب آخر، اعتمد المجلس ضمن أجندة اجتماعه، الترخيص المهني للعاملين في قطاع التعليم في الدولة، والذي يشمل كافة مدارس الدولة الحكومية والخاصة، ويستهدف تحسين جودة التعليم في الدولة، بما يتناسب مع رؤى وخطط الدولة المستقبلية، وضمان كفاءة العاملين في قطاع التعليم، وبما يعزز من تقديم الدعم

■ محمد بن راشد في حديث إلى سيف ومنصور بن زايد

■ سلطان المنصوري وعبدالرحمن العويس وريم الهاشمي

■ نورة الكعبي وثاني الزيودي وجميلة المهيري ومحمد العبدلي

ضمن أجندة اجتماع مجلس الوزراء

- إعادة تشكيل مجلس التعليم والموارد البشرية برئاسة عبد الله بن زايد
- تحسين جودة مخرجات التعليم باعتماد الترخيص المهني للعاملين في قطاع التعليم
- تسهيل نقل وانتقال الموظفين المواطنين بين الجهات الحكومية والمحلية عبر نظام موحد لتبادل المنافع بين صناديق التقاعد
- التصديق على اتفاقية مع البيرو بشأن الإعفاء من تأشيرة السياحة لحملة جوازات السفر العادية
- اعتماد عدد من الاتفاقيات الدولية والنظام الإماراتي للرقابة على المنتجات النسيجية
- استعراض توصيات «الوطني» في شأن سياستي وزارة تنمية المجتمع و«الشؤون الإسلامية»

ـادياً لتملك المستثمر الأجنبي ـتمدها مجلس الوزراء

ـقيق الطموح للأفراد من كافة الجنسيات

تصوير : خليفة اليوسف |

■ حمدان بن راشد وعبدالله بن زايد ومحمد القرقاوي

■ نهيان بن مبارك وأنور قرقاش

توصيات

استعرض مجلس الوزراء خلال جلسته، استضافة اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للتقييس «ISO»، لعام 2020 في الدولة، وتوصيات المجلس الوطني الاتحادي، في شأن «سياسة وزارة تنمية المجتمع في شأن بناء الأسرة»، وموضوع «سياسة الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بشأن الإرشاد والتوجيه».

■ عبدالله النعيمي وسلطان البادي

■ محمد البواردي وناصر الهاملي

تقارير

استعرض مجلس الوزراء عدداً من التقارير الدورية للحكومة، تمثلت في الاطلاع على نتائج أعمال اللجنة العليا المشرفة على عملية التقييم المتبادل، لقياس مدى الالتزام بالمعايير الدولية، لمواجهة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والإجراءات التصحيحية اللازمة.

تعزيز مكانة الدولة وجهة عالمية للاستثمار

يهدف قرار مجلس الوزراء بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك كامل الحصص أو الأسهم في الشركات التجارية في الدولة لغاية 100 % لدعم البيئة الاستثمارية في الدولة، وإرساء الأسس اللازمة لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية كوجهة مفضلة للاستثمار، حيث حدد القرار قائمة بالمجالات والأنشطة المتميزة للاستثمار والاستثناءات منها:

أبرز المجالات

- الطاقة المتجددة
- الفضاء
- الزراعة
- الصناعات التحويلية
- التجارة الإلكترونية
- المعلومات والاتصالات
- النقل
- الخدمات الإدارية
- خدمات الدعم وأنشطة التعليم
- الأنشطة في مجال صحة الإنسان
- خدمات الإقامة والطعام
- الترفيه
- الفنون والتشييد

المزايا

- دعم البيئة التنافسية للدولة وتوفير فرص استثمارية
- تعزيز صورة الدولة على خريطة الاقتصاد العالمي
- تعزيز مكانة الدولة كمركز إقليمي وعالمي لمشاريع المستقبل

122
نشاطاً اقتصادياً في 13 قطاعاً مفتوحاً أمام المستثمر الأجنبي للتملك لغاية 100%

غرافيك: أسيل الخليلي
البيان

المعرفي والأخلاقي والاجتماعي لكافة الطلبة على اختلاف أعمارهم، إلى جانب تفعيل التعلم الذاتي المستمر للعاملين في قطاع التعليم، وربط الترخيص بالمسار العام للنمو المهني، كما يعتبر النظام مدخلاً فاعلاً في ضمان وجود هيئات تعليمية وقيادات مدرسية فاعلة. كما اعتمد المجلس نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد العاملة في الدولة، الهادف إلى تسهيل ومعالجة نقل وانتقال الموظفين المواطنين، من ملاك القطاع الاتحادي إلى ملاك القطاع المحلي، أو من ملاك الخدمة العسكرية إلى ملاك الخدمة المدنية، أو بالعكس، بكافة الحالات، ما ينعكس إيجاباً على تسهيل الانتقال، وحصول الموظف المواطن على منافع تأمينية أفضل، إلى جانب توفير الاستقرار النفسي للعاملين في سوق العمل، وزيادة إنتاجيتهم.

تنظيم التصدير والاستيراد

وفي الشؤون التشريعية، وافق المجلس على إصدار قرار بشأن النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات النسيجية، والهادف إلى رفع جودة المنتجات النسيجية المتداولة في أسواق الدولة، وتنظيم عمليات التصدير والاستيراد، وتحفيزها، وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال التجارية، إلى جانب الحد من التأثيرات الناجمة عن المنتجات غير المطابقة للمواصفات القياسية، وبما ينعكس على صحة وسلامة المستهلكين.

وفي الشؤون التنظيمية الحكومية، اعتمد المجلس إعادة تشكيل مجلس التعليم والموارد البشرية، برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان. كما اعتمد المجلس قرار فروق تمويل الجامعات والكليات الاتحادية، وصرف نتيجة التمويل المستحق للجامعات والكليات الاتحادية، بناء على نتائج الأداء عن العام الدراسي 2018 - 2019، بهدف رفع فعالية التخطيط المالي، وتنفيذ الميزانية العامة، والمتوافقة مع استراتيجية الحكومية الاتحادية بإدارة الموارد الحكومية بكفاءة، والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية.

وفي العلاقات الدولية، اعتمد وصادق المجلس على عدد من الاتفاقيات، والتي تضمنت التصديق على اتفاقية إطار بين وزارة الاقتصاد في الدولة، واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في جمهورية الصين الشعبية، بشأن تعزيز القدرات الصناعية، والتعاون الاستثماري، و6 اتفاقيات بين حكومة الدولة، وحكومات كل من غرينادا، وحكومة جمهورية جزر مارشال، وجمهورية إيرلندا، وحكومة جمهورية غامبيا، وحكومة جمهورية إستونيا، وحكومة جمهورية هايتي، بشأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وفي ما وراءهما.

وتضمنت الاتفاقيات، التصديق على اتفاقية مع جمهورية البيرو، بشأن الإعفاء من تأشيرة السياحة لحملة جوازات السفر العادية، واتفاقية مع حكومة جمهورية جامايكا بشأن ترتيبات الإعفاء المتبادل من التأشيرات، واتفاقية مع حكومة جمهورية بيلاروس، بشأن التعاون في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، إلى جانب البدء في التفاوض حول اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل، واتفاقيات بشأن حماية وتشجيع الاستثمار مع عدد من الدول.

مجتمع الأعمال يصف قرار مجلـ

الإمارات تفتح بوابات ذهـ

■ متابعة ـ القسم الاقتصادي

اعتبر مسؤولون ومجتمع الأعمال بالدولة أن موافقة مجلس الوزراء أمس برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، على السماح للأجانب بتملك حصص تصل إلى 100٪ في الشركات العاملة في 122 نشاطاً اقتصادياً، يعد «فتحاً استثمارياً» يرسخ تنافسية عالمية للاقتصاد الوطني، حيث تلغي القواعد الجديدة شرطاً لطالما حدد ملكية الأجانب في الشركات بـ 49٪، مشيرين إلى أن الإجراء الجديد يحرر ويعزز البيئة الاستثمارية، وسيكون خطوة حاسمة في تطوير قطاعات وصناعات جديدة، ويدفع الدولة إلى ولوج قطاعات اقتصادية جديدة خاصة في التكنولوجيا، ما يؤكد صدارتها عربياً وشرق أوسطياً وعالمياً فيها.

وأكد المسؤولون ومجتمع الأعمال أن اعتماد هذه القرارات يسهم في تسريع الاستثمار في الاقتصاد غير النفطي الذي يسير في الاتجاه الصحيح نحو مزيد من النمو على ضوء الثقة المستمرة في بيئة الأعمال الوطنية، مشيرين إلى أن هذه القرارات التحفيزية تدفع نحو التنوع الاقتصادي وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية، لا سيما في قطاعات التجارة الإلكترونية، والرعاية الصحية، وتجارة التجزئة، وغيرها من القطاعات غير النفطية.

بيئة جاذبة ومرنة

أكد محمد محمد صالح، المدير العام للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، أن اعتماد قرار مجلس الوزراء، من شأنه دفع عجلة الاستثمار في الدولة، لأنها تفتح الفرص واسعة لكل المستثمرين الراغبين في الاستثمار إلى آجال طويلة للقدوم إلى الإمارات والاستثمار فيها، لما تتميز به من بيئة جاذبة ومرونة وتسهيلات يتوق إليها المستثمرون في بقاع العالم كافة.

وقال صالح إن الشراكة مع القطاع الخاص الأجنبي، وتقديم التسهيلات له فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، سوف يعززان توجهات الدولة الرامية إلى توفير الطاقة النظيفة، وهو الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على المواطنين، كما أن تلك الشراكة سوف تتيح مجالاً واسعاً وكبيراً للمستثمرين ومطوري الإنتاج المستقل من العاملين في مجال الطاقة والمياه، للإسهام في إنشاء المشاريع، كما أن من شأن الشراكة أن تقلل من استخدام الغاز، وبالتالي الاتجاه إلى الطاقة النظيفة والمتجددة، ما يعزز نمو القطاع البيئي والاقتصادي للدولة، إضافة إلى أنها ستُحدث نقلة كبيرة في قطاع المياه والطاقة، ما يخلق فرصاً واعدة في أنواع الاستثمار كافة.

خطط مستقبلية

وأكد محمد مصبح النعيمي رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة رأس الخيمة، أن القرار، هو بالفعل نهجنا وسياستنا التي رسمناها وننفذها في غرفة التجارة، حيث أخذنا على عاتقنا نحن المسؤولين عن دوائرنا المحلية، ضمن أولوياتنا في خططنا المستقبلية، هو استقطاب الاستثمار الأجنبي وتسهيل كل ما من شأنه أن يدعم ويعزز هذا النهج.

وأشار إلى أن الغرفة ومؤسسة سعود بن صقر لتنمية مشاريع الشباب ومركز رأس الخيمة للمعارض، قام ثلاثتنا مؤخراً بالتواصل مع الهيئات الدبلوماسية لأكثر من 90 دولة حول العالم، المعنيين بها بالتمثيل التجاري، لدعوة ممثلين لشركات أجنبية بدولهم ومستثمرين في كل القطاعات للمشاركة في أكبر معرض دولي للمشاريع في نوفمبر المقبل، وهذا من شأنه أن يفعّل الشراكات مع مختلف الدول ذات الثقل الاقتصادي على المستوى العالمي، وتعزيز مستويات الشراكة معها من خلال وضع استراتيجيات تضمن دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية إلى الدولة بوجه عام وإمارة رأس الخيمة بوجه خاص.

بيئة آمنة ومشجعة

وأكد منصور الخرجي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في أم القيوين، أن القرارات من شأنها دفع عجلة الاستثمار، لأنها تفتح الفرص واسعة لكل المستثمرين الراغبين في الاستثمار إلى آجال طويلة للقدوم إلى الإمارات والاستثمار فيها، لافتاً إلى أن كل المستثمرين يبحثون عن بيئة آمنة ومشجعة ومحفزة، وأن الإمارات بتلك الخطوة سوف تصبح حاضنة للمبدعين ورجال المال، ووجهة للمستثمرين.

ولفت الخرجي إلى أن القرار يعزز مكانة الإمارات بوصفها مركزاً عالمياً متقدماً للشركات والأفراد الباحثين عن بيئة إبداعية استثنائية توفر لهم جميع عناصر الاستمرارية والتطور.

دور ريادي

وقال الدكتور عبد الرحمن الشايب النقبي مدير التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة، يأتي القرار للتأكيد على الدور الريادي الذي تمثله الإمارات كونها منصة أعمال إقليمية وعالمية موثوقاً بها، في ظل ما تتمتع به من مقومات وإمكانات تجعلها قادرة على المنافسة في استقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة والنوعية العالية.

وجاء القرار نتيجة حتمية للجهود المباركة التي بذلتها مختلف الجهات الحكومية من خلال عقد سلسلة متواصلة من الاجتماعات وإجراء العديد من الدراسات لاختيار القطاعات المناسبة لفتحها للاستثمارات الأجنبية، ونحن جميعاً نتطلع أن يسهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة القائمة على التنوع والابتكار والريادة، متطلعين إلى استمرار الجهود المبذولة في تقييم آثار هذه الخطوة مستقبلاً لإحداث مزيد من التقدم في إحداث مزيد من الانفتاح على قطاعات وأنشطة أخرى تضمن الدولة إحراز قصب السبق في هذا المجال.

وأكد يوسف إسماعيل رئيس اللجنة العليا لمؤسسة سعود بن صقر لتنمية مشاريع الشباب، أن القرار يعزز مكانة الإمارات بوصفها مقصداً جاذباً للاستثمارات، فضلاً عن ترسيخ مكانة الدولة وتحقيق أهدافها المتمثلة في صدارة مؤشرات التنافسية العالمية ومواصلة استدامة اقتصادها، وبالتأكيد هذه القرارات تحتاج إلى تكاتف جميع المسؤولين والقيادات، كلٌ في قطاعه، سواء بالدوائر المحلية أو الحكومات الاتحادية، إضافة إلى دور رجال الأعمال والمستثمرين المواطنين.

وقال الدكتور عبد الحليم محيسن المستشار الاقتصادي بدائرة التنمية الاقتصادية في رأس الخيمة، أن المبادرة جاء الإعلان عنها في الوقت المناسب بما يتوافق مع رؤية الإمارات لاستقطاب الاستثمارات العالمية في بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، ويمكّن من إحداث مزيد من التنوع في بنية وهيكل الاقتصاد الوطني بما يكسبه مرونة فائقة وصلابة في مواجهة التطورات الاقتصادية وغير

■ محمد صالح ■ محمد النعيمي ■ منصور الخرجي ■ عبدالرحمن النقبي

■ طارق هنيدي ■ عاطف رحمن ■ محمد طارق ■ فرهاد عزيزي

أرض الفرص

42.2 مليار درهم إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الإمارات 2018

38 ملياراً إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الإمارات 2017

% 11 زيادة الاستثمارات الأجنبية في الإمارات خلال عام 2018

27 مركز الإمارات عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2018

30 مرتبة الإمارات عالمياً في الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2017

329 مشروعاً معلناً للاستثمار الأجنبي في الإمارات عام 2017

% 20 نمواً متوقعاً في الاستثمارات الأجنبية للإمارات العام الجاري 2019 إلى 50 مليار درهم

% 36 حصة الإمارات من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول العربية

% 33.4 حصة الإمارات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة غرب آسيا

% 22 حصة الإمارات من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

% 3 نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بالأسعار الجارية 2018

516 مليار درهم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في الإمارات (140.3 مليار دولار)

قرارات محفزة

قال الدكتور أزاد موبين، رئيس مجلس الإدارة المؤسس والعضو المنتدب لمجموعة أستر دي إم للرعاية الصحية: «إنني سعيد للغاية لسماع هذه الأخبار الرائعة التي تسمح بملكية 100٪ للمستثمرين الأجانب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسوف يسهل للمزيد من الاستثمارات من قبل مجتمع الوافدين في الدولة. والأهم من ذلك أنه سوف يشجع العديد من المستثمرين لجلب رؤوس أموال جديدة إلى البلاد. إن القرارات المحفزة الأخيرة من قبل حكومة الإمارات العربية المتحدة المتمثلة بالإقامة الدائمة (البطاقة الذهبية) قد أعطت دفعة قوية للاستثمارات الإضافية، وسيكون قرار الملكية الكاملة بمثابة دفعة إضافية لها».

بوعميم: الإمارات تصنع مستقبلها

أكد حمد بوعميم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي، أن قرار فتح الأنشطة الاقتصادية للتملك بنسبة 100٪ أمام الاستثمار الأجنبي هو خطوة استراتيجية في إطار الجهود الحكومية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية، معتبراً أن هذا الإعلان يعد قفزة نوعية في قدرة الدولة على ترسيخ مكانتها بوصفها وجهة أعمال رئيسية في العالم.

ولفت بوعميم إلى أن الإجراءات والمبادرات المتنوعة التي أقرتها القيادة الرشيدة لدعم الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال تعكس بوضوح الرؤية الحكيمة والسديدة التي تنتهجها الإمارات لصناعة مستقبلها الاقتصادي المشرق ضمن مسيرة التنمية المستدامة، معتبراً أن السماح بالتملك الكامل في عدد من القطاعات الاقتصادية هو عامل جاذب لكل أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسيعزز من مكانة الدولة على الساحة الاقتصادية العالمية.

فهد القرقاوي: دفعة استراتيجية

أشار فهد القرقاوي المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الاستثمار إلى أن القرار يعطي دفعة استراتيجية للجاذبية الاستثمارية التي تتمتع بها الإمارات على المستوى العالمي، ويرسخ مكانتها بوصفها وجهة زاخرة بالفرص والآفاق الواعدة للمستثمرين في مجمل القطاعات المشمولة في القرار.

وأكد أن مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار ستعمل على تطوير برامجها الترويجية للارتقاء بما يتناسب مع التعديلات الأخيرة وعكس واقع الفرص الاستثمارية الجديدة في مختلف الوجهات التي يتم الترويج لها من خلال برامج المؤسسة.

وقال أن المؤسسة تحرص في مختلف عملياتها على استقطاب استثمارات تتمتع بمكون تقني عالي لتعزيز العوائد من الجانب المعرفي والمالي والتقني، مشيراً إلى أن المشاريع عالية ومتوسطة التقنية استحوذت على 60 ٪ من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي خلال السنوات الثلاث الماضية.

الجناحي: تحفيز رواد الأعمال

أكد عبد الباسط الجناحي، المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إحدى مؤسسات اقتصادية دبي، أن القرار سيحدث أصداء إيجابية واسعة في مجتمع المستثمرين ورواد الأعمال في العالم، مشيراً إلى أن انعكاسات هذه الخطوة النوعية لن تنحصر في استقطاب الشركات الأجنبية الكبيرة فحسب، بل ستشمل أيضاً تحفيز رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الفرص المتنوعة والواعدة التي توفرها الإمارات في مختلف القطاعات، وخاصة تلك المرتبطة باقتصاد المعرفة والمستهدفة من قبل الحكومة وفي مقدمتها قطاعات الثورة الصناعية الرابعة. وأوضح الجناحي أن هذه الخطوة ستسهم أيضاً في دعم حركة الابتكار في عالم المشاريع من خلال تمهيد الطريق أمام استقطاب رواد أعمال مبدعين ومشاريع مبتكرة.

ـس الوزراء بالفتح الاستثماري

ـبية للاستثمار الأجنبي

■ يوسف إسماعيل

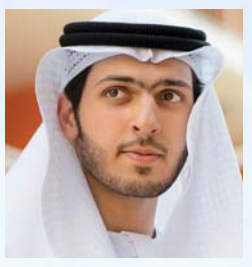
■ محمد بن غاطي

■ أحمد الخاجة

■ رضوان ساجان

يشكل قرار مجلس الوزراء أمس بالتملك بنسبة 100 % للأجانب في 122 قطاعاً اقتصادياً في الإمارات دفعة قوية نحو ترسيخ المكانة المتميزة التي احتلتها الإمارات إقليمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويدفعها نحو استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لزيادة تنافسيتها الدولية كونها أفضل بقعة للفرص الاستثمارية المجزية. ويأتي قرار مجلس الوزراء حلقة في سلسلة قرارات مهمة لمضاعفة الاستثمارات الأجنبية، حيث سبقته قرارات الإقامة الذهبية طويلة الأجل للمستثمرين وإقرار قانون شفاف للاستثمار الأجنبي يوفر كل الضمانات للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى حزمة القرارات التحفيزية التي أقرتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لتوفير البيئة المناسبة للازدهار الاقتصادي.

29.8
مليار دولار رصيد الاستثمار الأجنبي في قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة مساهمة 24.9 %.

28.4
مليار دولار رصيد الاستثمار الأجنبي في قطاع الأنشطة العقارية بنسبة مساهمة 23.8 %من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

10.9
مليارات دولار رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مساهمة 9.2% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات

23
مليار دولار رصيد الاستثمار الأجنبي في قطاع الأنشطة المالية والتأمين بنسبة مساهمة 19.3 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات

قطاع التعدين
10.5 مليارات دولار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين

5 % نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بالأسعار الجارية 2020

12 مرتبة الإمارات عالمياً من حيث عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة المعلن عنها

إعداد: عبد الحي محمد - غرافيك: حسام الحوراني

البيان

■ عبدالحليم محيسن

■ عماد عزمي

■ موفق بليش

■ شهزاد أحمد

مجلس الوزراء، يشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في قطاع الصناعة التحويلية والطاقة المتجددة. وأوضح أن أهمية هذه القرارات تكمن في السماح للمستثمرين بوضع خطط الاستثمار على المدى الطويل، الأمر الذي يسهم في توطين الاستثمارات وتعزيز الأعمال، لينعكس ذلك إيجاباً على كل القطاعات.

نمو تدفقات الاستثمار

قال أحمد الخاجة، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة: إنّ القرار يأتي في إطار الجهود التي تقوم بها الحكومة للمحافظة على تنافسية الإمارات بوصفها الوجهة الرئيسية للفرص والأعمال والاستثمارات في المنطقة، وكذلك ضمن المبادرات والحوافز الاقتصادية غير المسبوقة التي أقرّتها الحكومة. وأضاف: «إنّ هذه القرارات تسهم في نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونحن في مؤسسة دبي للمهرجانات نتوقع أن يشهد قطاع الترفيه، زخماً أكبر خلال السنوات المقبلة، مع استقطاب مستثمرين جدد بخبرات عالمية تقدم كل ما هو جديد ومميز».

تشجع الاقتصاد غير النفطي

وقال طارق هنيدي، نائب رئيس العمليات لدى «فيديكس إكسبريس» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن القرارات تدعم الاقتصاد بشكل عام وتشجع القطاع الخاص، كما أنها تعكس مدى تعاون الحكومة مع مجتمع المستثمرين لفهم احتياجات الشركات. وأضاف أن اعتماد هذه القرارات يسهم في تسريع الاستثمار في الاقتصاد غير النفطي الذي يسير في الاتجاه الصحيح نحو مزيد من النمو على ضوء الثقة المستمرة في بيئة الأعمال الوطنية، مشيراً إلى أن هذه القرارات التحفيزية تدفع نحو التنوع الاقتصادي وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية، لا سيما في قطاعات التجارة الإلكترونية، والرعاية الصحية، وتجارة التجزئة.

أهمية خاصة

أكد كمال فاتشاني، رئيس مجموعة المايا لمتاجر الأغذية، أن القرار يحمل أهمية خاصة لرجال الأعمال في العالم من مختلف الجنسيات، نظراً للأهمية الاقتصادية والتجارية التي تتمتع بها الإمارات بوصفها وجهة استثمارية جاذبة، مشيراً إلى أن هذه الخطوة ستعزز المقومات التنافسية التي تتميز بها الدولة، والتي ترسخ أهميتها على خارطة الاستثمار العالمية.

من جهته أكد الدكتور محمد طارق، مستثمر في مجال الطاقة، أن القرار، يمثل مبادرة فريدة من نوعها ستعزز من مناخ الاستثمار الأجنبي في الإمارات، وستعمل على استقرار ونمو هذه الاستثمارات وتطورها، كما أنها سوف تعمل على رفد اقتصاد الإمارات باستثمارات جديدة للاستفادة من هذه القرارات.

حقبة جديدة

وقال عاطف رحمن، مدير وشريك دانوب العقارية: «نرى أن القرارات الحكيمة والذكية التي أصدرها صباح أمس مجلس الوزراء سوف تستهل حقبة جديدة من النمو الاقتصادي، وستساعد على تعزيز ثقة المستثمرين، إضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة، والانعكاس الإيجابي القوي على حجم الاستثمار العقاري القائم، والعمل على زيادة استثمارات الملكية الجماعية والصناديق العقارية.

فرصة عظيمة

وقال شهزاد أحمد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بلو أوشن: هذه قرارات رائعة ستعزز الاستثمار الأجنبي والقوانين المتعلقة به، وتعطينا فرصة عظيمة للتوسع في حجم أعمالنا، ستنعكس بإيجابية كبيرة على حجم التجارة الإلكترونية الحالي، بناءً على زيادة حجم التجارة الداخلية بين القطاعات المختلفة، والانفتاح على المنتجات العالمية المتنوعة، التي من شأنها تعزيز السوق الاقتصادي الإماراتي، وإضافة الراحة والتعددية له، إضافة إلى التوسع وفتح أفرع ومكاتب عالمية جديدة في السوق الأوروبي وسوق الشرق الأوسط انطلاقاً من الإمارات التي هي القاعدة الأساسية والرئيسية لأعمالنا.

مطلب المستثمرين

قال بارس شهدادبوري، رئيس مجلس إدارة «مجموعة نيكاي»: «قرار مجلس الوزراء هو مبادرة رائدة من قبل حكومة الإمارات، وفي الواقع كان هذا مطلباً قديماً لمجتمع الأعمال. إن منح ملكية بنسبة 100٪ سيفتح الأبواب للاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات، وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، وأنا على ثقةٍ بأن الإمارات ستفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأرى شرطاً مثيراً للاهتمام، حيث يمكن للحكومات المحلية تحديد مدى النسبة المئوية المتعلقة بالملكية الأجنبية».

وقال رئيس شركة «إيه إس جي سي» للإنشاءات المهندس عماد عزمي، إن القرار يسهم في جعل البيئة الاقتصادية الحرة والمفتوحة على العالم أكثر جاذبية وثراءً. لافتاً إلى أن مثل هذه القرارات تمثّل سطراً جديداً في قصة النجاح الاستثنائية التي تكتبها الإمارات، ومكسباً جديداً للشركات والمستثمرين الأجانب على صعيد ممارسة مختلف الأنشطة التجارية، مستفيدين من ركائز اقتصادية متينة وبنية تحتية متطورة، ما جعل منها بالفعل عاصمة عالمية للاستثمار ووجهة مثالية للشركات الراغبة في النمو.

وأوضح عزمي أن من شأن هذا القرار أن يعزّز إقبال المستثمرين على الدولة، فضلاً عن دوره في الارتقاء بتنافسية الإمارات عالمياً، وتفعيل الدور الذي يؤدّيه في صياغة ملامح مستقبل الاستثمار في المنطقة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «عزيزي للتطوير العقاري» فرهاد عزيزي، إن القرار يزيد كماً ونوعاً عدد الشركات العالمية العملاقة التي تسعى لاتخاذ الإمارات مقراً عالمياً لعملياتها في مجالات اقتصادية متعددة ومتنوعة، كالطاقة والعمليات اللوجستية والابتكار، ما يحمل دلالة واضحة على ثقة مجتمع الاستثمار العالمي في بيئة الأعمال في دبي والإمارات.

نستثمر في أعمالنا

قال رضوان ساجان رئيس ومؤسس مجموعة الدانوب إن الإمارات اتخذت خطوة ذكية بالقرار. وأعرب عن فخره وسعادته بأنه يستثمر ويقيم في الإمارات. وأضاف أن مثل هذه الإجراءات سوف تعزز الاستثمار في الإمارات، وبالنسبة لعلامة تجارية مثل علامتنا سوف تحفزنا على استثمار في أعمالنا.

استقطاب

أكد موفق بليش، المدير التجاري لشركة «كابارول»: أن الإمارات تستشرف المستقبل بصورة مستمرة وتسعى لتعزيز تنافسيتها بمثل هذه القرارات، التي تلبي احتياجات قطاع الأعمال بصورة مستمرة، مشيراً إلى أن قرار الاقتصادية في كل الظروف والأحوال، وفي اعتقادي أن هذه الخطوة التي جاءت ضمن سلسلة متكاملة من المبادرات المحلية الاتحادية التي تم إطلاقها في الفترة الماضية سوف تسهم في تعزيز بيئة الأعمال ورفع الثقة لدى المستثمرين.

دعم للتنويع الاقتصادي

وقال الرئيس التنفيذي ورئيس الهندسة المعمارية محمد بن غاطي لـ«بن غاطي للتطوير»، إن القرار خطوة استراتيجية لن يتأخر جني ثمارها في كل الأنشطة الاقتصادية التي تحقق في النهاية هدف الإمارات في تنوع اقتصادها على نحو مستدام. وأوضح أن آثار القرار، سيكون أمراً أساسياً بدعم البيئة الاستثمارية، وإرساء الأسس اللازمة لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية كونها وجهة مفضلة للاستثمار.

سلطان بن سليم: مرحلة جديدة

قال سلطان أحمد بن سليم رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة: «يطلق قرار مجلس الوزراء مرحلة متقدمة جديدة من مراحل تطور اقتصادنا الوطني تشهد قفزة كبيرة في حجم وكمية الاستثمارات التي تستقطبها الدولة لتعزيز صدارتنا الإقليمية والعالمية كمقصد متميز ورائد للشركات العالمية والتجار والمستثمرين تنطلق منه إلى الأسواق في مختلف دول العالم مستفيدة من تقدم البنية التحتية للدولة وتفوق موانئها ومطاراتها ومناطقها الحرة وطرقها ومدعومة بتطور الخدمات الجمركية واللوجستية المقدمة للمستثمرين في كافة القطاعات بمواكبة التقدم في مشروع خط دبي للحرير».

أحمد مصبح: قوة مستدامة

أكد أحمد محبوب مصبح المدير العام لجمارك دبي أن القرارات المتتالية لمجلس الوزراء تدفع نحو تحفيز القطاع الاقتصادي وترسيخ مكانته كأكبر ثاني اقتصاد عربي وتعزيز موقع الإمارات على مؤشرات التنافسية العالمية، مشيراً إلى تنوع هذه القرارات يدعم المستثمرين ويزيد العائد على عملياتهم. وقال حينما تفتح المجال لنحو 122 قطاعاً فأنت تعطي قوة دفع مستدامة للاقتصاد عبر استقطاب استثمارات أجنبية متصاعدة مستفيد من البنية الأساسية المتطورة والتشريعات الديناميكية .

أحمد بن شعفار: وجهة عالمية

أكد أحمد بن شعفار، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي «إمباور» أن قرار مجلس الوزراء، يعزز النمو الاقتصادي وسينعكس بشكل إيجابي على أداء هذه القطاعات على المدى الطويل، كما سيكون له آثار إيجابية كبيرة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الإمارات بشكل عام ودبي بشكل خاص. ويعزز قرار مجلس الوزراء، مكانة الدولة كوجهة عالمية للأعمال، كما يرسخ مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية على اختلافها.

يوسف الهاشمي: قرار جريء

قال يوسف الهاشمي نائب المدير التنفيذي لمؤسسة التنظيم العقاري دبي إن قرار مجلس الوزراء جريء وشجاع من قيادة ملهمة وذات بعد اقتصادي مستقبلي هذا القرار سيضع الإمارات وجهة رئيسية لتدفق رؤوس الأموال واستقطاب المستثمرين والمواهب ورواد الأعمال وذلك بعد هذه الضمانات غير المسبوقة في كثير من الدول، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتو، فتح المجال واسعاً للاقتصاد ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة سوف تقفز بالدولة خطوات كبيرة نحو تبوؤها لمركز اقتصادي عملاق.

آل رحمة: معالجة المعوقات

قال أسامة آل رحمة نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي، والمدير العام لشركة الفردان للصرافة، إن قرارمجلس الوزراء يأتي في التوقيت المناسب، ويعزز من تنافسية أسواق الدولة مع نظرائها العالمية، ويعطي دفعة إضافية لثقة المستثمرين بإيجابية المناخ الاقتصادي في الدولة. وأضاف: «إن القرار محفز جداً لاقتصاد الدولة، خصوصاً أن المجتمع الدولي بات ينظر إلى اقتصاد الدولة على أنه مبني على المعرفة والابتكارات. وهذا القرار سيعالج أحد المعوقات الرئيسية لاستقطاب الاستثمارات في القطاعات التي حددها القرار، ففي السابق كان العديد من المستثمرين العالميين يتحفظون بشأن الاستثمار بسبب جزئية مشاركة الملكية، اليوم نتوقع أن يكون هنالك انفتاح كبير على استقطاب الشركات التي تجلب معها استثمارات مباشرة كبيرة بالطبع.

الإمارات وطن الجميع

«الإمـارات وطن الجميـع.. وأرض الفـرص وتحقيق الطموح للأفراد من كافة الجنسيات»، كلمات موجزة، وصف بها محمد بن راشد معنى عظيماً بحجم ما وصلت إليه دولتنا الحبيبة من مكانة عالمية، وهي مكانة تتعزز كل يوم، وتقفز لمعانقة آفاق جديـدة من التميـز والريادة، بمبـادرات حقيقية، ومحفزات فاعلة، وخطط مدروسة، يقودها فكر متفرد لقيادة استثنائية.

قـرارات مجلس الوزراء برئاسـة محمد بن راشـد، التي جاءت بالأمس، ليسـت أقل من قفزات تبشـر بنقلات نوعية، سـواء ما تعلق منها بتحفيز الاقتصاد والاسـتثمار أو تحسـين جودة مخرجات التعليم، أو نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد في الدولة.

اعتماد 122 نشـاطاً اقتصادياً في الدولة لتملك المسـتثمرين الأجانب لغاية 100٪، جاء ترسيخاً لمكانة الإمارات كأحد أهم أقطاب الاسـتثمار عالمياً، وسيرها بخطى واثقة على السياسة التي انتهجتها منذ قيـام الاتحاد بالانفتاح الاقتصادي والتآخي الإنساني.

توجيهات سـموه تؤكـد هذه النقلات المبشـرة في اقتصادنا الوطنـي: «نريد إضافة مزايا اسـتثمارية جديدة لوطننا، ورفد اقتصادنا بمشاريع نوعية في قطاعات حيوية كالصناعة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء».

وبالنظـر إلـى القطاعات المحددة فـي القرار، فهـي جميعاً قطاعـات حيوية رئيسـة، مثـل الطاقة المتجـددة، والفضاء، والزراعة والصناعات التحويلية، والأنشطة التعليمية والبحثية والعلميـة والتقنيـة وفي مجـالات الفنون والترفيـه، وكلها قطاعات تنتهج الحكومة خططاً مدروسة لريادتها.

كما يأتي نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد تسهيلاً على المواطنيـن في الانتقال بين الجهات الاتحادية والمحلية وبين القطاعين المدني والعسـكري، وكما يؤكد محمد بن راشد في هذا السـياق: «الوطن واحد، والهدف واحد، والمواطن أينما وقع نفع، وحيثما انتقل فهو في خدمة بلده».

هذه القرارات في مجملها تعزز مسيرة التنمية والنهضة، لتظل الإمارات برؤية قيادتها الاسـتثنائية صانعة المسـتقبل الأفضل للجميع.

البيان

عارف أميري: مسار استراتيجي

قـال عـارف أميـري، الرئيـس التنفيـذي لسـلطة مركـز دبـي المالي العالمي، إن قرار الحكومة الرشـيدة تحديـد نسـبة التملك في كل نشـاط اقتصادي بحسب طبيعتـه وظروفـه، يؤكـد أن مسـألة تحفيز الاسـتثمار وزيادة تنافسـية الاقتصـاد الوطني هي مسـار اسـتراتيجي وطبيعـي تنتهجـه القيادة الحكيمة، بهدف رفعـة مكانة دولـة الإمارات عبر إيجـاد البنية الأساسـية المحفزة للاستثمار.

وأضاف أن المطلـوب اليوم هو أن تقوم جميع المؤسسـات والشـركات في القطاعين العام والخاص بتلقّف هذه المبادرات الحكومية والمشـاركة في زيادة الزخم لبيئـة الأعمال بخطوات حقيقيـة وإيجابيـة، لجـذب مسـتثمرين جـدد إلـى إمـارة دبـي وبقيـة إمـارات الدولة، والبحـث دائمـاً عـن أفضـل المواهـب ليكونوا شـركاء في تحقيق أهـداف دولة الإمارات التـي لا تألو جهداً فـي تقديم عالم من الفرص لكل القطاعات الاقتصادية في الدولة.

مجالس الأعمال العربية والأجنبية:

التملك الكامل يضاعف الاستثمارات الأجنبية ويوطنها

■ أبوظبي – عبد الحي محمد

أكد رؤساء مجالس الأعمال العربية والأجنبية في الدولة على أن الإمارات كانت في حاجة ماسة للقرار الذي أصدره مجلس الوزراء أمس بالتملك للأجانب بنسبة 100٪ في 122 قطاعاً اقتصادياً موضحين أن غالبية هذه القطاعات مستحدثة وبحاجة ماسة لاستثمارات ضخمة وكوادر بشـرية مؤهلة. وشددوا على أن قرار التملـك بنسـبة 100٪ للأجانب سـيضاعف من جذب الاسـتثمارات الأجنبيـة إلى دولة الإمارات وسـيوطنها لفتـرات طويلة خاصة مع صـدور قرارات سـابقة بالإقامـة طويلة الأمد للمسـتثمرين الأجانب والتملك الكامل للعقـارات السـكنية، لافتين إلـى أن القرار الجديد سـيزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية في الإمارات ويدفـع الدولة لولوج قطاعات اقتصادية جديدة خاصـة في التكنولوجيا ما يؤكد صدارتها عربياً وشرق أوسطياً فيها.

يصف محمد بن خليفة دمق رئيس مجلس الأعمال التونسـي، قرار التملك بنسبة 100٪ للأجانب بأنه بشرى خير للإمارات والأجانب المسـتثمرين فيها مؤكداً على أن القطاعات التي حددها مجلس الوزراء للتملك للأجانب مهمـة جداً للإمـارات، وعلى سـبيل المثال قطـاع الصناعة فقـد قطعت فيـه الإمارات شـوطاً كبيراً خاصة في قطاعـات الألومنيوم والبتروكيماويات والبلاستيك وهذه القطاعات بحاجة لاسـتثمارات ضخمة وخبرات أجنبية قوية، وبلا شـك فإن فتح هـذا القطاع أمام الأجانب إضافة إلى قطاعات أخرى.

انفتاح اقتصادي

ويؤكد محمـد صايل المعايطة رئيس مجلس الأعمـال الأردني في الإمـارات على أن قرار رفع نسـبة تملك المسـتثمرين الأجانب في الشـركات التجاريـة لغايـة 100٪ فـي 122 نشـاطاً اقتصاديـاً، يـدل ويؤكـد على مدى الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي تشهده دولة الإمارات.

ولفت إلى أن العديد من الشركات العالمية خاصـة الشـركات الكبرى كانـت تحجم عن الاستثمار بقوة في الإمارات تخوفاً من حدوث مشـكلات مع الشـركاء المواطنين باعتبار أن لهم النسـبة الأكبر في التملك (51٪) وكانت تفضل دولاً أخرى للاستثمار بأموالها الضخمة فيها، لكن هذا القرار الجديد سيدفع الشركات العالمية لضخ المزيد من استثماراتها في دولة الإمارات خاصة وأن هذه الاستثمارات ستكون باسمها وملكاً لها.

ويوضـح المعايطـة أن هـذا القـرار كان مطلب المسـتثمرين غيـر المواطنين خاصة الأجانب الأوروبيين، مشـيرا إلى أن مجالس الأعمـال العربيـة والأجنبية كانـت تطالب اتحاد الغرف بمثل هذا القرار وبلا شـك فإن نتائجه ستكون إيجابية.

■ محمد المعايطة

■ محمد دمق

■ إيلسا سافرون

قرارات قوية

ويؤكـد ضياء الشـكرجي رئيـس مجلس الأعمـال العراقـي علـى أنـه وبلا شـك فإن هـذه القرارات تؤكد علـى أن مناخ الاسـتثمار في الإمـارات صحـي للغاية، وبلا شـك فـإن الكثير من المسـتثمرين سـواء شـركات وأفراد من مختلف دول العالـم سـيتدفقون باسـتثماراتهم على الإمـارات، خاصة بعـد أن اطمأنوا جيدا لنجاح مشاريعهم وتوفر إقامتهم، لأن أول تفكير للمسـتثمر الأجنبي عندما يفكر في الاستثمار في دولة ما هي موضوع حماية اسـتثماره وتوفير الإقامة لهم، فإذا كانت اسـتثماراته وإقامته مرتبطة بمعوقات أو مشكلات فهو يفضل الابتعاد.

وينـوه وائل سـليمان رئيـس مجلس الأعمال البولندي إلى أن غالبية القطاعات

■ ماهر لمعي

■ وائل سليمان

■ الكسي بوسيف

التـي أتاح فيهـا مجلس الـوزراء التملك الكامل مستحدثة عالميا وإقليميا وتحتاج إلى رؤوس أموال وخبرات معا، ولا شـك أن جذب استثمارات إلى هذه القطاعات سـيكون مفيداً جدا في تنافسية الإمارات على الصعيد العالمي.

وينوه إلـى أن القطاعات ضمت إنتاج ألواح الطاقة الشمسية، ومحولات الطاقة، ومراقبـة الأنظمة الإلكترونيـة في قطاع الطاقـة والتكنولوجيا الخضراء، ومحطات الطاقة الهجينـة، والنقل الذاتي، والتجارة الإلكترونيـة، وأنشـطة خدمـات الإقامة والطعـام، والمعلومـات والاتصـالات، وغالبيتهـا قطاعـات لا تتواجـد فيهـا اسـتثمارات مواطنة ضخمة وبالتالي فإن الباب سيكون مفتوحا أمام الأجانب لضخ استثمارات وخبرات فيها.

براعة التعامل

وترى إيلسا سـيفرون ممثلة مجلس الأعمال الأسـترالي فـي الدولة علـى أن قرار مجلس الـوزراء قرار سـباق ويتعامل ببراعة مع حالة التباطـؤ الاقتصـادي التي تعيشـها المنطقة وأدت إلى توجه استثمارات أجنبية كبيرة إلى مناطق أخرى.

وتؤكـد علـى أن دولة الإمـارات في ظل القـرارات الجديـدة سـتكون أفضل سـوق عربي وشـرق أوسـطي يجذب الاستثمارات الأجنبية وبلا شـك فإن قرار التملك للأجانب جـريء للغايـة وجاء فـي وقتـه وتنفرد به دولة الإمارات في المنطقة وسـيكون له آثار إيجابيـة كبيرة جداً، خاصـة أن الإمارات بلد منفتحـة اقتصاديـاً ولها تـراث كبير في هذا الصدد وتتخذها شركات عالمية مرموقة قبلة لاسـتثماراتها وبلا شك سـيضاعف هذا القرار الاستثمارات الأجنبية في الإمارات وأعتقد أن الإمـارات بحق هي البيئـة المثالية للتعايش وجذب المستثمرين من كافة دول العالم.

بيئة مثالية

ويؤكـد الكسـي بوسـيف ممثـل مجلـس الأعمال الروسـي علـى أن الإمـارات تنفرد يوميا بقـرارات قويـة لجذب الاسـتثمارات الأجنبية وتوفر لها البيئة المثالية، وبلا شـك فإن الإمارات رائدة شـرق أوسطياً في جذب وتصدير الاسـتثمارات الأجنبية كما أكد ذلك آخـر تقرير لمنظمة الأونكتاد، وهذه المكانة الاقتصادية الفريدة للإمارات في المنطقة بل والعالـم لم تأت من فراغ، وبلا شـك فنحن كمسـتثمرين أجانب نلمس عـن قرب يوميا مدى التقدم والازدهار الاقتصادي والتسـامح الذي تبثه الإمـارات في نفوس كل من يقيم عليـه، خاصة مع الجهود الكبيـرة للحكومة في توفير الأمن والأمان، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين عبر اسـتغلال التكنولوجيا الحديثة فضلاً عن تسـهيل المهام المعيشية لكل مقيم ونحن نشـهد في الإمارات جودة المعيشة والخدمات، مما جعلها أفضل مكان في الشرق الأوسط للاستثمار الأجنبي.

قطاعات مستحدثة

ويـرى ماهر لمعـي رئيس مجلـس الأعمال المصـري السـابق أن قرار التملـك الأجنبي سـيزيد من تنافسـية الإمارات ويجذب إليها الكثيـر من الاسـتثمارات والكوادر البشـرية الأجنبيـة الفعالة خاصة أن القرار يسـتهدف قطاعـات اقتصادية مسـتحدثة فـي العالم وتوجه إليها شركات عالمية كبرى استثمارات ضخمـة وهذه الشـركات تريـد موطئ قدم لهـا لتنفيذ مشـاريعها، ولن تجـد أفضل من الإمارات بالقـرار الجديد وغيره من القرارات التـي صدرت خلال العامين الجاري والماضي مثـل الإقامة الذهبيـة والتملك للأجانب في المناطق الحرة العقارية في أبوظبي وغيرها.

في ظل الجهود الحكومية المتدرجة والمتواصلة

الاستثمار الأجنبي يدخل حقبة جديدة من النمو

■ دبي – عمرو عادل

تواصـل الإمارات خطواتها المتسـارعة والحثيثة فـي تطوير بيئتها الاسـتثمارية والارتقاء بالحوافز والمزايا التي تمنحها للمسـتثمرين الأجانب، والتي أسـهمت في تعزيز مكانتها وجاذبيتها الاستثمارية على المستويين الإقليمي والدولي.

ويأتي قرار مجلس الوزراء بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك كامل الحصص أو الأسهم في الشركات التجارية حتى 100٪، ضمن الجهود المبذولة لتعزيز جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ومع القرار الجديد، تنطلق حركة الاسـتثمار الأجنبي المباشـرة للدولـة إلـى حقبة جديدة من النمو، لا سـيما في ظل التحديات والمتغيـرات التي تشـهدها حركة الاسـتثمارات إقليميـاً ودولياً، إلـى جانب أنه يسـرع الخطـوات الرامية لرفع تنافسـية الدولة في مجـال الاسـتثمار الأجنبي خـلال المرحلة المقبلة وترسـيخ مكانتهـا في قلب خريطـة التدفقات الاستثمارية الإقليمية والعالمية، ويزيد من جاذبيتها الاستثمارية.

وفي فترة زمنية قصيرة لم تتجاوز العام، شـهد مناخ الاسـتثمار فـي الدولـة تطورات بالغـة الأهمية، مـن أبرزها إصـدار قانون الاسـتثمار الأجنبي المباشـر الذي يعتبر نقلة نوعية في ممارسـة الأعمـال ونقطة مفصلية في تعزيز جاذبية الإمارات للمسـتثمرين الأجانـب وتوسـيع منظومة الحوافـز والتسـهيلات المقدمة لهم فـي مجموعـة معينة من القطاعات التي تحظـى بالأولوية ضمن الأجنـدة الاقتصادية للإمارات، الأمـر الذي وصفه مجتمع الأعمال بأنه يشـكل انطلاقة لآفاق جديدة نحـو عالمية الاقتصاد ويتلاءم مع متغيرات العصر والتطورات المسـتجدة في السـاحة العالمية في الملكية الأجنبية.

ولأول مـرة يفتح القانـون الباب أمام المسـتثمرين العالميين لتملـك كامـل لمشـاريعهم في قطاعـات محددة وفقاً لشـروط يحددهـا القانـون، الأمر الذي يتوقع معه اسـتقطاب الشـركات العالمية الضخمة التي ترغب في الوجود في الإمارات للاسـتفادة مـن موقعها الجغرافـي كنقطة انطلاق إقليميـة، فضلاً عن البيئة الاسـتثمارية الآمنة والمسـتقرة التي تتمتع بها وسـهولة ممارسة الأعمال. ويشـكل القانون الذي صدر نهايـة العام الماضي ويمنح المسـتثمر الأجنبـي الحق في نسـبة تملك 100٪ في المشـروع، عاملاً محفزاً قوياً لتدفق الاسـتثمارات، خصوصاً خلال النصف الثاني من العام الجاري، حيث يرفع تدفقات الاسـتثمارات بنسـب تراوح بين 15 و20٪ سـنوياً، بحسب توقعات المسؤولين والخبراء.

وترسـخ تلك القرارات من موقـع الإمارات في خارطة الوجهات المفضلـة للاسـتثمار على الصعيد العالمي، وتحتـل الدولة مكانة بارزة بين أفضل 10 وجهات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتقدمـت الدولـة ثلاث مراتب في 2018 عـن ترتيبها في عام 2017، لتحـل في المرتبـة 27 عالمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق التصنيف المتّبع لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجـارة والتنمية «أونكتاد»، في نتائج تقرير الاسـتثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر لعام 2019.

وبحسـب التقرير، جذبت الإمارات اسـتثمارات أجنبية مباشرة في عام 2018 تصل قيمتها إلى 10,4 مليارات دولار، لتتصدر عربياً مسـتحوذة على 36٪ من إجمالي الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقـة إلى مجموعة الدول العربيـة، وفي المرتبة الثانية على مسـتوى دول غرب آسـيا مسـتحوذة على ما نسـبته 35,5٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في دول غرب آسيا.

كما تصـدرت الإمارات الدول المصدرة لتدفقات الاسـتثمارات العربيـة البينية خلال عام 2018 بحصـة بلغت 73٪ من الإجمالي بحجم اسـتثمارات بلغت 70,4 مليار درهـم، تلتها الكويت بحصة 10,2٪ ثم السعودية 10٪، وذلك وفقاً للتقرير السنوي الـ 34 لمناخ الاسـتثمار في الدول العربية لعام 2019، والذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان).

وتؤكد تلك الأرقام المتقدمة ثقة المستثمرين العالميين بكفاءة وجودة مناخ الأعمال في الدولة، كما أنها ترسخ المكانة التي باتت تحتلها الإمارات وجهة إقليمية رئيسة للاستثمار.

ويمثـل الاسـتثمار الأجنبي المباشـر محـوراً رئيسـياً في رؤية الإمـارات لتحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على التنوع والابتكار والمعرفـة، لا سـيما في ظل المكانـة التي حققتهـا الدولة على خريطة الاسـتثمار إقليمياً وعالمياً، والنمـو المتواصل في إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة عاماً بعد آخر.

وتسـتهدف الدولة رفع مسـاهمة الاسـتثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي بالأسـعار الجاريـة إلى 5٪ بحلول 2021 مقابل 3٪ حالياً، إلى جانب خطة للارتقاء بتصنيف الدولة في مؤشـر جاذبية الاستثمار الأجنبي إلى المرتبة 15 بحلول العام نفسه.

قرار مجلس الوزراء يسهم في تسهيل انتقال الخبرات الوطنية بين جهات العمل

المعاشات: «تبادل المنافع التأمينية» يؤكد الحرص على خدمة المواطنين

■ أبوظبي - البيان

أكد محمد سيف الهاملي مدير عام الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بالإنابة أن قرار مجلس الوزراء باعتماد نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد العاملة في الدولة يؤكد حرص الحكومة على العمل المستمر لخدمة المواطنين وإسعادهم والتيسير عليهم في كافة الشؤون التي تتعلق بمسار حياتهم الوظيفية والاجتماعية، حيث يسهم النظام في تسهيل عملية انتقال الكفاءات والخبرات الوطنية بين جهات العمل وصناديق التقاعد العاملة في الدولة الأمر الذي يصب في خدمة الوطن والمواطن.

وقال الهاملي يستند النظام في صدوره للقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2006 المعدل لقانون المعاشات الصادر بتاريخ 3/7/ 2006 والذي تم بموجبه في المادة الثالثة (مكرر) من القانون تكليف الهيئة بمهمة وضع نظام لتبادل المنافع بين صناديق التقاعد العاملة بالدولة على أن يصدر به قرار من مجلس الوزراء، حيث لم يسبق أن تضمنت أياً من قوانين المعاشات الخاصة بالمدنيين في الدولة ما ينظم عملية الانتقال، وإنما فقط نصوص خاصة بضم مدة الخدمة السابقة للمؤمن عليه الذي يرغب في ضمها لمدة خدمته اللاحقة عند انتهاء خدماته والتحاقه بجهة عمل جديدة سواء كانت هذه الجهة مسجلة لدى نفس صندوق التقاعد أو لدى صندوق تقاعدي آخر.

وأوضح الهاملي أن فكرة النظام انبثقت من القرارات الصادرة سابقاً عن مجلس الوزراء والتي تضمنت نقل مجموعة من العاملين في جهات حكومية اتحادية لجهات حكومية محلية تابعة لحكومة أبوظبي، حيث تضمنت هذه القرارات آلية لنقل اشتراكاتهم من الهيئة إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي بما يضمن عدم المساس بحقوقهم أو الإضرار بمصالحهم جراء هذا النقل ولغايات حفظ كافة حقوقهم التأمينية عند انتهاء خدماتهم، بحيث تكون مدة اشتراكهم لدى الهيئة متصلة ومستمرة مع مدة اشتراكهم اللاحقة لدى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي وبحيث تسوى حقوقهم عند انتهاء خدماتهم على أساس المدتين معاً.

محمد الهاملي: يتجاوب مع المعطيات والمتغيرات العصرية

فكرة

وأوضح الهاملي أن فكرة تبادل المنافع كانت من خلال مذكرة تعاون تم إبرامها بتاريخ 2013/12/24 مع صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي تم بموجبها تنظيم عملية انتقال المؤمن عليهم لجهات محلية حكومية تابعة لإمارة أبوظبي وعلى سبيل المثال المؤمن عليهم الذين تم نقلهم من وزارة التربية والتعليم إلى مجلس أبوظبي للتعليم، ومن وزارة العدل إلى دائرة القضاء، ومن وزارة الصحة إلى هيئة الصحة - أبوظبي، وغيرها من الجهات الأخرى وطبقت هذه الاتفاقية على حالات النقل بين الهيئة وصندوق أبوظبي للمعاشات السابقة لتاريخ 24 2013/12/ فقط.

ولفت الهاملي إلى أنه استجابة للتوجه الحكومي بتوفير آلية شمولية لتطبيق هذا النظام بحيث يستفيد منه جميع العاملين في صناديق التقاعد بالدولة عملت الهيئة من خلال فريق عمل مشترك مع صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي باعتباره من الشركاء الاستراتيجيين للهيئة في تحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين على مستوى الدولة على إعداد مشروع هذا النظام والذي جاء ليؤكد على بعد الرؤية لدى حكومة دولة الإمارات وعملها الدؤوب من أجل خدمة مواطني الدولة والتجاوب مع المعطيات والمتغيرات العصرية التي من أهمها تسهيل انتقال الموظفين بين قطاعات العمل المختلفة بما يخدم جهود الدولة لصنع نموذج أعمال ريادي ومتميز.

مميزات

وقال: من أهم مميزات هذا النظام أنه جاء شمولياً حيث أفسح المجال لكافة المؤمن عليهم المشمولين لدى أي من صناديق التقاعد في الدولة بالانتقال من جهة عمل إلى جهة أخرى سواء كانت محلية أو اتحادية أو عسكرية.

وأضاف بأن الهدف الأسمى من هذا النظام هو تسهيل انتقال المواطنين المؤمن عليهم بين جهات العمل المختلفة والشمول بأحكام قانون التقاعد الذي تخضع له جهة العمل الجديدة، بالإضافة إلى المساهمة في تسهيل انتقال الكفاءات الوطنية بين مختلف جهات العمل بالدولة دون قيود كالتفكير في التبعات المالية التي قد تترتب على قرار الانتقال، كما يساهم القرار في نقل وتبادل الخبرات بين جهات العمل المختلفة في الدولة مما يلبي تطلعات الحكومة في مواصلة تعزيز مكانتها وقدراتها التنافسية على مستوى ريادة الأعمال عالمياً.

نظام

وأوضح الهاملي أن أحكام هذا النظام تسري على كل مؤمن عليه يتم نقله بقرار من السلطة المختصة للعمل لدى جهة عمل أخرى خاضعة لنظام تقاعدي آخر، ويستثنى من ذلك حالات النقل السابقة التي تمت تسويتها بين الهيئة وصندوق معاشات أبوظبي وفقاً لاتفاقية التعاون المبرمة مع الصندوق، مضيفاً بأنه يشترط لسريان أحكام هذا النظام على المؤمن عليه المنقول أن يصدر قرار نقله وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى الجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية، على أن تعتبر مدة اشتراك المؤمن عليه في النظام المنقول إليه مستمرة ومتصلة مع مدة اشتراكه اللاحقة لدى النظام المنقول إليه.

خلف الحمادي: يحفظ الحقوق التقاعدية

■ أبوظبي - منى خليفة

أكد خلف عبد الله رحمه الحمادي، المدير العام لصندوق أبوظبي للتقاعد، أن اعتماد مجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد في الدولة يؤكد مدى حرص الدولة وقيادتها الرشيدة على سعادة المواطنين وحفظ حقوقهم التقاعدية، مما يسهم في توفير حياة كريمة لهم.

ولفت الحمادي إلى أن الاعتماد سيسهم في تسهيل انتقال الموظفين المواطنين من ملاك القطاع الاتحادي إلى ملاك القطاع المحلي أو بالعكس، أو من ملاك العسكري إلى ملاك الخدمة المدنية أو بالعكس، بحيث تعتبر مدة خدمة اشتراك المنقول السابقة على النقل مستمرة ومتصلة مع مدة اشتراكه اللاحقة بعد النقل، وهو ما يسهم بدوره في انتقال الخبرات والكفاءات المواطنة بين القطاعات المختلفة بكل سهولة ويسر.

وأشاد الحمادي بحرص الدولة على تيسير الإجراءات على المواطنين أياً كانت مواقعهم وأماكنهم مما يمكنهم من خدمة الوطن في أي مكان.

■ خلف الحمادي

أكدوا أن راحة المواطن وسعادته أولوية القيادة الرشيدة

مواطنون ومتقاعدون: يدفع عجلة النمو الاقتصادي

■ متابعة: قسم المحليات

أكد مواطنون ومتقاعدون أن اعتماد مجلس الوزراء أمس نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد العاملة في الدولة، والهادف إلى تسهيل ومعالجة نقل وانتقال الموظفين المواطنين، من ملاك القطاع الاتحادي إلى ملاك القطاع المحلي، أو من ملاك الخدمة العسكرية إلى ملاك الخدمة المدنية، أو بالعكس، بكافة الحالات، يأتي في مصلحة المواطنين في الدولة، مشيرين إلى أنه سيسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وأن المرود سوف تعود ثماره على الجميع في الدولة.

وشددوا في تصريحات لـ«البيان» على اهتمام وحرص القيادة الرشيدة بإصدار قرارات متواصلة وبعد دراسات وافية تصب في مصلحة الوطن والمواطن والمقيم.

وبينوا أن القرار تجسيد لمعنى العطاء في أبهى صوره، وهو حلقة من سلسلة العطاءات التي لا تنضب واتخذتها القيادة الرشيدة نهجاً في إسعاد مواطنيها.

وقال اللواء متقاعد عبيد الزعابي: دائماً تأتي قرارات القيادة الرشيدة في الدولة من أجل رفاهية المواطن وإسعاده، وأن قرار نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد يؤكد مدى اهتمام الحكومة بفئة المتقاعدين والنظر إليهم وتوفير السبل الكفيلة لراحتهم بهدف تعزيز التنمية الشاملة.

وأكد أن هذا القرار أدخل البهجة والسرور في نفوس المتقاعدين الذين خدموا الوطن، ومستعدون للعمل في أي مجال في سبيل رفعة وتطور الوطن الغالي، وأنهم يشعرون بالفخر والاعتزاز لاهتمام القيادة الرشيدة الدائم بالمواطن المتقاعد والذي يعمل في الدولة، لافتاً إلى أن استراتيجية الدولة بنيت على أساس الاهتمام بالإنسان ورعايته وتقديم كل الخدمات التي تسهل له سبل العيش الكريم.

رؤية

وأكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل جاهدة وفق رؤية القيادة الرشيدة لترجمة الخطط التنموية التي تسعد جميع أفراد المجتمع وتضع أولوية لإسعاد الإنسان وراحته في جميع الخطط والقرارات.

من جانبه أشاد موسى غريب، معلم متقاعد، بقرار مجلس الوزراء الخاص بنظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد في إطار التسهيل على المواطنين في الانتقال بين القطاع الاتحادي والمحلي وبين القطاع المدني والعسكري، مشيراً إلى أن هذا القرار في مصلحة المواطن والوطن ويوسع الفرصة للانتقال من مجال لآخر لفئة المتقاعدين ومواصلة مسيرة العطاء لخدمة الوطن.

وأكد غريب أن القرارات التي تصدرها القيادة الرشيدة تأتي وفق تطلعات وطموحات المواطنين وبهدف تحقيق السعادة للمجتمع، كما أن اهتمام الدولة بجميع فئات المجتمع يعزز التنمية الشاملة، لافتاً إلى أن المتقاعدين فخورون بأنهم خدموا تراب الوطن الغالي الذي قدم لهم الكثير، كما أنهم على أهبة الاستعداد للعمل وفق خبراتهم في القطاعات المختلفة للإسهام بمسيرة التطور الذي تشهده الدولة.

■ شوق الفهد

■ موسى غريب

■ يوسف الحمادي

■ عبيد الزعابي

■ سيف النيادي

تسهيل

قال عبدالله الكتبي: إن تسهيل انتقال المواطن من المدني للعسكري والعكس ومن المحلي للاتحادي خطوة تعزز الاستقرار الوظيفي، وسوف تضع الطاقات في مكانها الصحيح، مشيراً إلى أن بعض الأشخاص يدركون أن مجال العمل أو موقعه لا يتناسب مع ظروفهم سواء من حيث موقعه أو مهامه، وبالتالي سوف تكون هناك فرصة للانتقال إلى اختيار المهام الوظيفية بما يتناسب مع إمكانيات كل شخص.

■ بخيت سويدان

■ عارفة الفلاحي

■ محمد المنصوري

أهمية

وأكد اللواء المتقاعد سيف مفتاح النيادي، أن قرار مجلس الوزراء جاء ليؤكد أهمية ودور الخبرات التراكمية التي يمتلكها المتقاعدون، فهي تشكل أساساً للعمل الوطني أياً كان موقع الشخص المتقاعد سواء في القطاع العسكري أو المدني أو المحلي فكل تلك المواقع هي مواقع وطنية بامتياز.

وأشار النيادي إلى أن الشخص المتقاعد عندما يصل إلى هذه المرحلة لا يعني أنه لم يعد قادراً على العطاء في مجالات أخرى، بالعكس فإن خبراته التراكمية تؤهله للعمل في مواقع مختلفة في مؤسسات المجتمع، فهو أصبح أكثر وعياً ونضجاً ودراية في الأمور، وبالتالي يمكن الاستفادة من تلك الخبرات والعمل على تعزيزها.

كما أشار العميد المتقاعد بخيت سويدان، أن دولة الإمارات زاخرة بخبرات أبنائها من كافة الشرائح المجتمعية والعمرية، وأن قرار مجلس الوزراء جاء ليجسد رؤية حكومتنا الرشيدة في تكامل وتبادل المنافع والخدمات بين أبناء الفئات المجتمعية المتقاعدين والعاملين في القطاعات الحكومية والمحلية والعسكرية، فهم نتاج بناء وفكر وطني واحد وجامع على حب العطاء والوفاء، ذاكراً أن خبرات الشخص المتقاعد أكثر نضجاً، فالشخص عندما يحال إلى التقاعد لاعتبارات وظيفية، هذا لا يعني أنه لم يعد قادراً أو نافعاً للعمل، بل هو أكثر خبرة ونضجاً وقدرة على تحليل الأمور من زوايا مختلفة، سيما وأن خبراته السابقة تؤهله لأن يكون قادراً على العطاء في مجالات وطنية مختلفة وهذه فرصة تقدمها حكومتنا الرشيدة من أجل الاستفادة من الخبرات التراكمية للمتقاعدين وتبادل المنافع في صناديق التقاعد.

مبادرات

وقال المواطن محمد جكة المنصوري، إن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عودنا على الأفكار والمبادرات المبتكرة التي تصب في بوتقة الصالح العام وخدمة الوطن والمواطن، ويأتي اعتماد سموه لنظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد في الدولة خطوة مميزة تدفع باتجاه تدوير الخبرات في كافة المجالات بصورة تخدم الصالح العام وتحقق المزيد من النجاح لدولتنا الفتية التي تسير بخطوات واثقة في طريق التقدم والازدهار، وتعكس هذه الخطوة حرص قيادتنا الرشيدة على الاستثمار في العنصر البشري المواطن الذي يعتبر اللبنة الأساسية لهذا الوطن المعطاء إلى جانب إتاحتها المجال لأبنائها لتقديم خبراتهم ومعارفهم من جهة واكتساب مهارات جديدة من جهة أخرى تعزز مكانة الدولة الريادية وتخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية.

وأكدت عارفة الفلاحي أن هذا القرار يأتي ضمن المبادرات التي تسعى الحكومة جاهدة من خلالها للعمل على المساواة بين أفراد أبنائها في كل الجهات على أرض هذه الدولة المباركة وتوفير الاستقرار النفسي للمواطنين في سوق العمل وزيادة إنتاجيتهم، وحصولهم على منافع تأمينية أفضل خلال فترة التقاعد، وهو أثلج صدور المواطنين الذين بلغوا معدلات سعادة عالمية، في ظل تلك الجهود الدؤوبة لقيادتنا الرشيدة، وكنت أتمنى أن يشمل القرار القطاع الخاص وخاصة قطاع البنوك «الخاصة وشبه الحكومية» لالتحاق نسبة كبيرة من المواطنين بالعمل لدى هذه المؤسسات التابعة لصندوق دبي وأبوظبي للتقاعد، في ظل سعي حكومتنا لتشجيع الشباب لانخراطهم في القطاع الخاص ولكن يواجهون صعوبة في إقناعهم بالامتيازات المتوفرة، وكلنا ثقة أن تكون هذه الفئة لها نصيب من القرار في المستقبل العاجل".

مكرمة

وثمن يوسف الحمادي قرار سموه، مشيراً إلى أن هذه القرارات تعد مكرمة جديدة تضاف إلى سلسلة المكارم التي عودتنا بها قيادتنا الرشيدة، والتي تضع إسعاد المواطنين على رأس أولوياتها، لا سيما أنها تقدم حزمة من التسهيلات للمواطنين في مسألة الانتقال بين القطاع الاتحادي والمحلي وبين القطاع المدني للعسكري والعكس، انطلاقاً من أن البيت متوحد.

من ناحيتها قالت شوق الفهد إن اعتماد قرار نظام تبادل المنافع بين صناديق يؤكد اهتمام القيادة الرشيدة بشؤون المواطنين وحرصها على ضمان مستقبل مشرق لهم ولأسرهم، وهو الهدف الأسمى، والغاية النبيلة التي سعت إليها القيادة لإيمانها المطلق بأن الثروة الحقيقية هي الإنسان، مشيرة إلى أن هذه المكرمة تضاف إلى المكرمات الجليلة التي تصب في مصلحة المواطن الإماراتي، وتسهم في رفع مستوى معيشته ورفاهيته.

وأشارت إلى أن راحة المواطن وسعادته أولوية القيادة الرشيدة، فنحن في وطن السعادة وتحت ظل قادة يؤمنون أن سعادة الشعب أساس جوهري لنهضة الوطن.

وقال متعب الناصري، إن نظام تبادل المنافع بين صناديق التقاعد في الدولة وتسهيل انتقال المواطنين بين القطاعين الاتحادي والمحلي والمدني والعسكري خطوة تعكس حرص القيادة على راحة واستقرار المواطن وخلق البيئة الأمثل، مشيراً إلى أن هذا الأمر سوف يساهم في زيادة الإنتاجية، بحيث ينتقل الشخص للوظيفة التي تكون فيها قناعته عالية، وتكون ملائمة لظروفه الصحية أو الأسرية أو الاجتماعية مما ينعكس على سعادته.